

Distr.: General  
4 August 2020  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 4 آب/أغسطس 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيدة أماني قدور، المديرية الإقليمية لمنظمة سوريا للإغاثة والتنمية، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وإندونيسيا وبلجيكا (باسم ألمانيا وبلجيكا) وتونس والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا وفيت نام والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالجلسة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة في الشرق الأوسط (سورية)، التي عقدت يوم الأربعاء 29 تموز/يوليه 2020. كما أدلى ممثل تركيا ببيان.

وفقا للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/273)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة فيروس كورونا، ستصدر الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) ديان تريانسياه دجاني  
رئيس مجلس الأمن



## المرفق الأول

## بيان وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك

سأركز اليوم على أربعة مجالات رئيسية: أولاً، الدعم الذي تقدمه الوكالات الإنسانية للسكان في جميع أنحاء سورية؛ ثانياً، الحالة الاقتصادية وعواقبها الإنسانية؛ ثالثاً، حماية المدنيين؛ ورابعاً، تمويل العملية الإنسانية.

تصل عمليات المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء سورية إلى ما متوسطه 6.8 ملايين شخص كل شهر. فالأزمة الاقتصادية تزيد من الفقر وتدفع المزيد من الناس إلى الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وعموماً، يتلقى 4.6 ملايين شخص مساعدات غذائية شهرية وأجريت أكثر من 8.9 ملايين عملية طبية كما تلقى أكثر من 1.6 مليون طفل مساعدة لمواصلة تعليمهم.

وبعد اتخاذ القرار 2533 (2020) في 11 تموز/يوليه بتمديد الإذن بإيصال الأمم المتحدة المعونة عبر الحدود إلى شمال غرب سورية، نعمل على التصدي للتحديات التشغيلية الناشئة عن قرار المجلس.

كما تساعد الأمم المتحدة في التصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في سورية. والمشكلة الآن على نطاق البلد بكامله - فقد تأكدت الآن حالات إصابة في جميع محافظات سورية عدا واحدة، كما أصيب موظفو الأمم المتحدة العاملون في سورية بالمرض.

وما يزال عدد الحالات المؤكدة بالمئات، وهو مستوى منخفض نسبياً. ومن المؤكد أن العدد الحقيقي للحالات أعلى لأن القدرة المحدودة على إجراء الاختبارات، مقارنة بما هو متاح في البلدان المجاورة وعزوف بعض الناس عن الاعتراف بالعدوى يحجبان النطاق الحقيقي للنقشي.

ونقطة الثانية اليوم عن تأثير التراجع الاقتصادي. فقد دخل الاقتصاد السوري، الذي دمره ما يقرب من عقد من النزاع، مرحلة من الهشاشة الشديدة اتسمت بتقلب أسعار الصرف وارتفاع التضخم وتضاؤل التحويلات المالية وتدابير الإغلاق لاحتواء كوفيد-19. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بأكثر من 7 في المائة هذا العام.

وتشير التقديرات الأولية إلى أنه بسبب فقدان الوظائف في الأشهر الأخيرة، ارتفعت البطالة من 42 في المائة في العام الماضي إلى ما يقرب من 50 في المائة اليوم.

وانخفضت التحويلات من الخارج، وهي شريان حياة يعتمد عليه العديد من السوريين. فالتحويلات المالية من دول الخليج وحدها تقدر الآن بمليوني دولار في اليوم، انخفاضاً من 4.4 ملايين دولار في عام 2017، و 7 إلى 12 مليون دولار في عام 2010.

وقد بدأت الليرة السورية في استعادة قيمتها، بعد أن انخفض سعرها غير الرسمي إلى أدنى مستوى سجل في حزيران/يونيه، عند 200 ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي، غير أن ذلك لم يترجم حتى الآن إلى تخفيضات في الأسعار ولا تزال تكلفة الضروريات في ارتفاع.

وسجل رصد السوق من قبل برنامج الأغذية العالمي زيادة بنسبة 48 في المائة في متوسط سعر سلة الغذاء المرجعية الموحدة بين أيار/مايو وحزيران/يونيه. فأسعار الأغذية أعلى بنسبة 240 في المائة مما

كانت عليه في حزيران/يونيه من العام الماضي. وهذا يعني أن الأسر في جميع أنحاء البلد لم تعد قادرة على تحمل تكاليف الأساسيات، كما يتضح بجلاء من مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية.

وبالإضافة إلى ذلك، يعاني نحو 9.3 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي، وأكثر من مليوني شخص معرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي. وإجمالاً تقول 86 في المائة من الأسر المعيشية أنها تشتري أغذية أقل جودة أو كميات أقل من الأغذية أو تقلل عدد الوجبات. وفي بعض أنحاء البلد، تبين بيانات الرصد الحديثة أن نسبة سوء التغذية المزمن بين الأطفال دون سن الخامسة تبلغ الآن 29 في المائة، مقارنة بنسبة 19 في المائة في مثل هذا الوقت من العام الماضي.

والنقطة الثالثة هي الالتزام باحترام المدنيين وحمايتهم. إن وقف إطلاق النار في الشمال الغربي الذي تم التوصل إليه في آذار/مارس بين الاتحاد الروسي وتركيا ما يزال قائماً إلى حد كبير، ولكن وردت أنباء عن وقوع بعض القصف الجوي والبري في الأسابيع الأخيرة. وسجلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن خمسة قتلى مدنيين، من بينهم طفلان، وإصابة 26 مدنياً، من بينهم سبعة أطفال جراء القصف والغارات الجوية هذا الشهر. وقُتل 34 آخرون من المدنيين، من بينهم 15 طفلاً، وجرح ما لا يقل عن 98 آخرين من جراء الهجمات التي استخدمت فيها الأجهزة المتفجرة المرتجلة في المناطق السكنية والأسواق المحلية وفي حوادث ناجمة عن ألغام أرضية ومتفجرات من مخلفات الحرب.

كما إننا نراقب بقلق ارتفاع مستوى العنف والهجمات في درعا.

وفي الركبان، أدى عدم وجود مساعدات إنسانية منتظمة أو وصول الخدمات الأساسية إلى وضع حرج بالنسبة لـ 12 000 شخص يُعتقد أنهم لا يزالون هناك. وأعيد التأكيد على الحاجة الملحة إلى تقديم المساعدة إلى المدنيين المتبقين ودعم استمرار المغادرة الطوعية.

وفي الشمال الشرقي تعطلت إمدادات المياه من محطة مياه علوك مرة أخرى هذا الشهر، مما أثر على 460 ألف مدني في محافظة الحسكة. ويؤدي انخفاض منسوب المياه في نهر الفرات إلى مفاقمة النقص في المياه وتعطيل إمدادات الكهرباء.

ومن بين المناطق المتضررة التي تواجه نقصاً كبيراً في المياه مخيم الهول الذي يستوعب حوالي 65 000 شخص. ويشكل الأطفال ثلثي سكان المخيمات، وأكثر من نصفهم - 35 000 - دون سن الخامسة. وتحتاج وكالات الإغاثة إلى إمكانية وصول أفضل إلى المخيم لمساعدة هؤلاء الأطفال.

وأود أن أختتم بياني ببعض الكلمات عن حالة تمويل عملياتنا الإنسانية. ففي 30 حزيران/يونيه، أسفر مؤتمر بروكسل الرابع لإعلان التبرعات عن تعهدات بلغ مجموعها 7.7 بلايين دولار، منها 5.5 بلايين دولار تم التعهد بها لعام 2020. وشملت هذه التعهدات تمويل الأنشطة الإنسانية وأنشطة القدرة على الصمود والتنمية في سورية وفي جميع أنحاء المنطقة. والجهات التي تعهدت بدفع أكبر المبالغ هي المفوضية الأوروبية وألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا واليابان والنرويج وهولندا وفرنسا والدانمرك.

وقد مولت خطة الاستجابة الإنسانية في سورية، التي تبلغ احتياجاتها من التمويل 3.4 بلايين دولار في عام 2020، بنسبة 32 في المائة في النصف الأول من العام، ما يجعلها واحدة من عملياتنا الأفضل تمويلًا. وأود أن أشكر المانحين على تبرعاتهم السخية، التي بدونها لن نتمكن من مساعدة الناس

في جميع أنحاء سورية. وأحث الآخرين أيضا على المساهمة في ذلك حتى يتم تقاسم العبء المالي بشكل أكثر إنصافا.

وهناك حاجة إلى مبلغ آخر قدره 384 مليون دولار لسورية في إطار خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لكوفيد-19، استلم 28 في المائة منه. وقد حثت المانحين، في بياني أمام مؤتمر بروكسل الرابع، على إيلاء أولوية أكبر للتعليم في تعهداتهم. فتمويل متطلبات التعليم في خطة الاستجابة الإنسانية لسورية لا يبلغ حاليا سوى 24 في المائة من المبلغ المطلوب.

أود أن أكرر مناشدتي للاستثمار في تعليم أطفال سورية. فتلت الأطفال في سن الدراسة في سورية - 2.5 مليون طفل - غير ملتحقين بالمدارس. ويعرض 1.6 مليون من الأطفال الآخرين لخطر ترك الدراسة. وقد زاد عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس بنسبة 16 في المائة منذ العام الماضي. وبإغلاق المدارس بسبب كوفيد-19، من المرجح جداً أن يتواصل ازدياد هذا العدد.

لقد وافيت المجلس بمعلومات في الشهر الماضي (انظر S/2020/635) عن عبور آلاف من أطفال المدارس، أو محاولة عبورهم لخطوط المراقبة بغية إجراء الامتحانات الوطنية. وفي خضم أزمات متزامنة وتبدو مستعصية على الحل، فإنهم لا يغفلون عن مستقبلهم. ويجب علينا ألا نفعل ذلك أيضا.

## بيان المديرية الإقليمية لمنظمة سوريا للإغاثة والتنمية، أمانى قدور

أشكركم، سيدي، على دعوتي اليوم، وأشكر أعضاء مجلس الأمن على استضافتي.

أنا هنا اليوم بالنيابة عن منظمة سوريا للإغاثة والتنمية، وهي وكالة إنسانية تعمل في الميدان منذ عام 2011 - منذ بداية الأزمة تقريباً - وقد تشرفنا بالاضطلاع بمسؤولية خدمة السوريين، في الغالب من خلال برامج الصحة والحماية والمأوى. لقد شهدنا تطور الأزمة على مدى السنوات التسع الماضية، ونقترب الآن من السنة العاشرة. ونرى أن العديد من السوريين قد أُجبروا على العيش حياة بلا كرامة من جراء اليأس التام الذي يواجهونه. وما أمل أن أبرزه اليوم، باسم الشعب الذي نخدمه، هو بعض النقاط الرئيسية.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن قلقنا إزاء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) - وهي في الأساس أزمة في طبيعتها أزمة - بالإضافة إلى بعض الآثار الصحية الكامنة، وفي نهاية المطاف، التحديات التشغيلية الرئيسية التي نواجهها وكيف أثرت هذه البيئة على قدرتنا على الاستجابة لاحتياجات الناس.

ففي سياق كوفيد-19، نواجه تحديات جديدة تماماً. ولا أعتقد أن هذا الأمر يتعلق بسورية على نحو محدد؛ بل نرى دولاً أكثر تقدماً تكافح من أجل الاستجابة بفعالية لهذا الفيروس بسبب طبيعته الشرسة والمعدية. إننا ندرك أن سورية أكثر ضعفاً. فقد أصبح نظامها الصحي هشاً تماماً وتدهور الاقتصاد والكثير من الناس على شفا المجاعة وهناك تشريد جماعي وبعض من أكثر الأحوال الجوية اشتداداً التي شهدناها مؤخراً في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك موجات الحرارة الشديدة والفيضانات والعواصف الثلجية - مثلما شهدناه في الشتاء الماضي ونتوقعه بالتأكيد هذا العام أيضاً. وفي ضوء هذه الظروف بمثابة تشكل جهود الاستجابة لكوفيد-19، بسبب الحاجة المستمرة إلى التخطيط بغية تقادي أوجه عدم اليقين.

وعلى سبيل المثال، لدينا شراكة قوية مع منظمة الصحة العالمية، حيث نعمل كوكالة رائدة لركيزة الوقاية من العدوى ومكافحتها في إطار فرقة العمل لديها المعنية بحالات الطوارئ، إلى جانب العديد من الجهات الفاعلة الحيوية الأخرى في هذه الاستجابة في مجال الصحة. وعلى الرغم من تلك الجهود الهائلة، لا تزال هناك تحديات بسبب طبيعة الاستجابة في سورية. ويشمل ذلك أوجه النقص في أجهزة التنفس الصناعي وأسرة وحدات العناية المركزة ومعدات الوقاية الشخصية. وبالإضافة إلى ذلك، يعيش مئات الآلاف من الناس - إن لم يكن الملايين - في ظروف محفوفة بالمخاطر في بيوت أو ملاجئ غير ملائمة. وهذه الظروف لا تسمح بتاتا بالتباعد الاجتماعي والعزلة الذاتية بصورة مناسبة، أو تدابير النظافة الصحية.

ومن الصعب فرض بعض هذه المبادئ التوجيهية الوقائية، لا سيما عندما تكون هناك أسر متعددة في نفس المأوى الجماعي أو في مناطق مزدحمة جداً مثل الدانا وإعزاز، على سبيل المثال، التي قد لا تحظى فيها بالأولوية الجائحة بل القدرة على كسب لقمة العيش لجلب الطعام إلى المنزل. أعتقد أننا نرى ذلك في جميع أنحاء البلد - سواء في إدلب أو في الشمال الغربي أو في حمص أو الحسكة أو دمشق. والحالات أخذة في الازدياد، ونعلم أن الأوبئة لا تحترم الحدود الجغرافية. وما يثير القلق أيضاً هو أن العديد من هذه الحالات، لا سيما في شمال غرب سورية، هم من العاملين في مجال الرعاية الصحية. وفي منطقة تعاني بالفعل نقصاً في العمال المهرة، فإن قدرة الموارد البشرية أمر بالغ الأهمية من أجل الاستجابة الفعالة.

وأعتقد أن هذه النقطة بالذات تبرز حقا كيف أسهم تجزؤ القطاع الصحي والبنية التحتية، بصفة عامة، في تلبية الاحتياجات الهائلة، سواء من المنظور الصحي أو من حيث الخدمات الرئيسية الأخرى، لأننا نعلم أن النتائج الصحية السلبية لا تظهر في فراغ. ولهذا السبب، وبعد التركيز الأولي في المراحل الأولى من الأزمة على الخدمات المتعلقة بالصدمات النفسية وحالات الطوارئ، حدث توسع هائل في تعريف الخدمات المنقذة للحياة وتزايدت المناشدات من أجل تعزيز النظم الصحية.

وأنا أعلم أن هذا كان محور تركيز كبير بالنسبة لألمانيا على وجه الخصوص، باستثمار الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في مديريات الصحة، وكذلك بالنسبة للمانحين الآخرين لقطاع الصحة، بما في ذلك وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وإدارة التنمية الدولية والاتحاد الأوروبي. وفي حالتنا - وأقول هذا باعتباري عاملة في المجال الإنساني ومجال الصحة العامة - ينبغي أن ننظر إلى الرعاية الصحية بصورة متسقة وأن ندرج أحكاما تتعلق بتوفير الخدمات الصحية الأولية والمجتمعية والرعاية التأهيلية للمعوقين، وبالطبع الصحة العقلية، نظرا للصدمات الهائلة التي تعرض لها الكثيرون وازدياد حالات الاكتئاب والاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة والأفكار الانتحارية.

وينطبق ذلك على الأشخاص الذين نخدمهم وعلى العاملين في مجال الإغاثة الذين يقدمون تلك الخدمات. ولهذا السبب نلتزم بحماية العاملين في مجال المعونة لدينا لأنهم يتعرضون لنفس ظروف التشريد والعنف وانعدام الأمن. وهذا أمر نعرضه على شركائنا ومجلس الأمن نفسه - لتقاسم ذلك الخطر مع الوكالات الإنسانية حتى لا تنتقل المخاطر ببساطة إلى الناس الذين يواجهون بالفعل قدرا كبيرا من المخاطر وفي حالات كثيرة يضحون بأرواحهم في هذه العملية. وهذا ما وقع للدكتور حسن الأعرج من مديرية الصحة في حمى، وعماد زيتون، الذي كان يعمل في مستشفىنا في عوجل. وقد ماتا بشكل مأساوي وعنيف جدا.

والجزء الكبير الآخر من تقاسم المخاطر هو تيسير الحصول على الخدمات. ومن المؤكد أن آخر قرار بشأن إيصال المساعدات عبر الحدود أثر على ذلك المستوى من تيسير الوصول. وكان التنسيق وتيسير الوصول عنصرين أساسيين من الاستجابة، وعدم القدرة على الوصول إلى بعض المناطق عن طريق آلية سريعة من خلال باب السلام - وهو أمر بالغ الأهمية للعمل الذي نقوم به - يعني أننا الآن ننقل كاهل عمال الإغاثة لدينا من أجل إيصال المعونة إلى تلك المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها. ولن نتخلى عن أولئك السكان، ولكن العديد منهم قد يصير الوصول إليهم مستحيلا عما قريب. ولهذا السبب يتعين علينا أن نواصل إيلاء الأولوية لتلك المجتمعات .

وإلى جانب تقديم الخدمات، أود أن أؤكد بصفة خاصة على آلية التنسيق والشراكات الرئيسية والتوجيهات التقنية من وكالات مثل منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من بين هيئات رئيسية أخرى. فقد كان عملها أساسيا في هذه الاستجابة التعاونية، وكان ذلك هو العامل المميز في هذه المنطقة.

ولم أشدّ على الخدمات الصحية التي تستهدف النساء والفتيات تحديدا في إطار الرعاية الصحية المستمرة وأثر مرض فيروس كورونا. وذلك لأنني أود أن أولي اهتماما فريدا وصريحا لتلك الفئة، التي تعاني بعضا من أشد الظروف فظاعة فيما يتعلق بإهمال صحتهن وتعرضهن المستمر للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

ورأينا في العام الماضي، عندما تشرذم الآلاف وكان العاملون التابعون لنا في مجال تقديم المعونة يتقلون، نساء - أو بالأحرى الفتيات يلدن في الهواء الطلق تحت الأشجار دون الحصول على الرعاية الصحية. وقد نجم ذلك عن ممارسة الزواج المبكر باعتباره أحد أقسى أشكال التكيف بالنسبة للأسر والفتيات اللواتي يفتقرن إلى التعليم وأبسط الوسائل التي تمكنهن من تأمين سبل العيش. ومن السهل إلقاء اللوم عن هذه الممارسات على المعايير الاجتماعية أو الثقافية ولكنني أطلب إلى أعضاء المجلس أن يضعوا في الاعتبار التعقيدات والعوامل العميقة الجذور التي أدت إلى هذه الممارسات. ونحن ننظر إلى هذه الظاهرة في سياقات عديدة وعانينا منها على الصعيد العالمي ولكنها أكثر وضوحاً في سياق النزاعات. ولذلك، فإنني أطلب بصدق أن يلبي المجلس الحاجة إلى توفير الخدمات المنقذة للأرواح، بما في ذلك التصدي لأشكال العنف هذه.

وفيما يتعلق ببعض المسائل الأساسية التي أقيمت الضوء عليها اليوم، أود أن أختتم بالتأكيد على الحاجة إلى الخدمات الإنسانية والوصول المستمر وإعطاء الأولوية لاستدامة تلبية الاحتياجات الإنسانية، لا سيما وأن القرارات المتخذة في قاعة مجلس الأمن قد شكلت حياة ملايين الأشخاص ومصيرهم.

## المرفق الثالث

## بيان الممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دو بوتسورفا

أقدم هذا البيان باسم ألمانيا وبليجيكا، المشاركين في صياغة مشروع القرار المتعلق بالمساعدة الإنسانية 2533 (2020). أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته. ونشكر أيضا السيدة أماني قدور على وصفها للتحديات التي تواجهها منظمة إنسانية غير حكومية في الميدان لخدمة المحتاجين في ظروف حرجة.

ولا يزال نحو 11 مليون سوري بحاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية. وتزداد هذه الاحتياجات وتصبح أكثر إلحاحا. فمن ناحية تسببت سنوات الحرب وسوء الإدارة والقمع والأزمة الاقتصادية في لبنان المجاور في أزمة اقتصادية في سورية. وأدى هذا الوضع إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد، وأصبح بسببه 1.4 مليون شخص إضافي غير آمنين غذائيا على مدى الأشهر الستة الماضية.

وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بقلق عميق من انتشار مرض فيروس كورونا في جميع أنحاء البلد. وازداد عدد الحالات زيادة كبيرة خلال الأسبوع الماضي كما ذكر السيد لوكوك. ولا تزال قدرات الاختبار منخفضة جدا في جميع أنحاء البلد، الأمر الذي لا يمكن من اكتشاف معظم الحالات. ويؤدي تدمير المرافق الصحية ونقص العاملين الصحيين تحديا أكبر للتصدي للمرض. ولذلك فإن مما يسبب الإحباط الشديد أن تزداد محدودية الحصول على المساعدة الإنسانية في وقت تجب فيه تلبية الاحتياجات المتزايدة.

ومنذ عام 2014 وفرت العمليات عبر الحدود شريان حياة يعول عليه للشعب السوري، ما مكن الأمم المتحدة وشركاءها المنفذين ضمان تقديم المساعدة المنقذة للحياة عبر الحدود. وبالرغم من حدوث تغيير في الميدان وتحسن إمكانية الوصول عبر الحدود إلى مناطق معينة، فلا تزال الحاجة إلى الآلية العابرة للحدود ماسة اليوم كما كانت قبل ست سنوات. وعملنا وفقا لتوصيات الأمين العام بلا كلل لكفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى أقصى حد ممكن من داخل سورية وعبر حدودها على حد سواء.

وتناقض إغلاق معبر اليعربية في كانون الثاني/يناير مع الحجج الإنسانية والآن يتناقض إغلاق باب السلام مرة أخرى مع المنطق الإنساني. وفي حين أيد 13 عضوا في مجلس الأمن تجديد إيصال المساعدة عبر معبرين حدوديين في شمال غرب البلد، مارس عضوان حق النقض على هذا التجديد في بداية هذا الشهر، ولم يقبلتا حتى فترة انتقالية مدتها ثلاثة أشهر للسماح باستخدام باب السلام. وستسفر الحالة الراهنة عن عملية إنسانية أكثر تكلفة وخطورة في الشمال الغربي من البلد وتحول الوصول في الوقت المناسب إلى المنطقة الواقعة شمال حلب.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الثغرات قائمة في وصول الخدمات الطبية في الشمال الشرقي الناجمة عن إغلاق معبر اليعربية في بداية هذا العام. وأكد السيد لوكوك لتوه أن العديد من مراكز الرعاية الصحية لا تتلقى احتياجاتها على وجه السرعة لعلاج المرضى ومكافحة الفيروس. ولذلك فإن المسؤولية عن ذلك تقع على عاتق البلدان التي واصلت معارضتها لوصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود. ولنكن واضحين: فإن الدول الأعضاء التي استخدمت حق النقض ضد مشاريع القرارات المقترحة هي التي تعرض حياة الناس للخطر بدوافع سياسية. وفي الوقت نفسه أكد المشاركون في صياغة مشروع القرار بشأن المساعدة الإنسانية تأييدهما لتقديم المعونة الإنسانية غير المسيسة في مؤتمر بروكسل الرابع الأخير، إلى جانب دول أوروبية أخرى أعضاء.

ومن المحزن أن مسائل الحماية لا تزال قائمة، ليس بالنسبة لمن هم رهن الاحتجاز التعسفي أو المفقودين فحسب، بل أيضا لضحايا الهجمات الجوية أو البرية. وندعو جميع الأطراف إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والنظر في العواقب الإنسانية لأي إجراءات عسكرية. وبينما ندين الهجمات الأخيرة التي شنتها الجماعات الإرهابية، ما زلنا نؤكد أن ينبغي أن يمتثل أي رد على تلك الهجمات للالتزامات بموجب القانون الدولي، وخاصة الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني.

وأخيرا، تعدُّ التسوية السياسية التي تتماشى مع القرار 2254 (2015) السبيل الوحيد لإعادة سورية إلى مسارها نحو السلام. ولا يمكن تحقيق العدالة بدون المساءلة. يؤيد المشاركون في الصياغة تأييدا كاملا استنتاجات مجلس التحقيق التابع للأمم العام وعمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، وكذلك مبادرات العدالة على المستويين الوطني والدولي. وما زلنا نرى أهمية كبيرة لنظام الإخطارات الإنسانية، ونؤكد مرة أخرى أن الأطراف التي تتسحب من هذه الآلية يتعين عليها الالتزام بالقانون الدولي الإنساني.

## المرفق الرابع

## بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته. واستمعت بعناية أيضا إلى إحاطة السيدة قدور.

تراقب الصين عن كثب الوضع الإنساني والاقتصادي في سورية. ونشعر بالقلق العميق للانهايار الاقتصادي المدمر الذي يحدث في البلد الآن. ويزيد انخفاض قيمة العملة وارتفاع معدلات البطالة وزيادة انعدام الأمن الغذائي ونقص إمدادات الأدوية جميعا من معاناة الشعب السوري. وعليه، فإن إنقاذ الاقتصاد السوري أمر أساسي لإنقاذ المزيد من الأرواح ومنع حدوث أزمة إنسانية أشد.

ولا يمكن إنكار التأثير الخطير للجزاء الأحادية المفروضة على الوضع الإنساني في سورية. وقد أدت سنوات من الحصار الاقتصادي والجزاءات غير القانونية إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في البلد وتدمير سبل عيش المدنيين الأبرياء. وتزيد هذه الجزاءات ضعف قدرة سورية على التصدي بفعالية لجائحة فيروس كورونا في هذا الوقت الحرج. وأصبح رفع هذه الجزاءات الأحادية أكثر أهمية وإلحاحا من أي وقت مضى.

ووجه الأمين العام غوتيريش والمبعوث الخاص بيدرسن ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نداءات متكررة لإبطال هذه الجزاءات. وحظيت هذه النداءات أيضا بتأييد ساحق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي أن تكون هناك استجابة إيجابية لهذه النداءات.

وتحث الصين البلدان المعنية على إبداء التعاطف والدعم الحقيقيين للشعب السوري عن طريق السعي إلى تخفيف المعاناة التي تفرضها عليه تلك الجزاءات. ولا نعتقد أن من شأن ما يسمى بالإعفاءات لأغراض إنسانية أن تبرر إجراءات تلك الدول أو تغيير الوضع في الميدان. وينبغي لمجلس الأمن أن يفي بولايته وأن يتخذ خطوات ملموسة في هذا الصدد. ونطلب أيضا أن تقدم الأمانة العامة للأمم المتحدة تقريرا شاملا عن هذه المسألة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الشعب السوري على أساس احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، لم يتغير موقف الصين إزاء آلية عبور الحدود. وبالنظر إلى الوضع الحالي في سورية، فإن الصين لا تعترض على الإبقاء على الآلية العابرة للحدود في هذه المرحلة. ونلاحظ أنه منذ اتخاذ القرار 2533 (2020)، ما برحت وكالات الأمم المتحدة تستخدم باب الهوى بصورة كاملة. وعلمنا وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن نقطة العبور هذه قد استجابت لزيادة عمليات إيصال المساعدات.

ونحن نرفض التعليقات غير المسؤولة التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة وبلدان أخرى فيما يتعلق بالصين. لقد اعتمدت الصين دائما نهجا بناء ومسؤولا في التعامل مع مسألة تقديم المساعدات عبر الحدود. والواقع أن الولايات المتحدة هي التي ينبغي أن تفكر في سلوكها. عند تناول مسألة المساعدات عبر الحدود، صوتت الولايات المتحدة ست مرات ضد مشاريع قرارات وتعديلات معقولة تهدف إلى تضييق شقة الخلافات وإيجاد الحلول.

إذا كانت الولايات المتحدة تهتم حقاً بالوضع الإنساني في سورية، فعليها أن تتوقف عن تسييس المسألة الإنسانية وأن تكف عن عروضها السياسية التي تتسم بالنفاق. إذا كانت الولايات المتحدة تهتم حقاً بالوضع الإنساني في سورية، فعليها أن ترفع فوراً العقوبات الأحادية ضد الشعب السوري، بدلاً من إيجاد أذرع لا أساس لها من الصحة. إذا كانت الولايات المتحدة تهتم حقاً بالوضع الإنساني في سورية، فعليها أن توقف سياساتها القائمة على الهيمنة وتغيير الأنظمة وممارسات التسلط في الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم، والتي أدت إلى فوضى وعدم استقرار لا نهاية لهما.

ونؤكد مجدداً على أن الحكومة السورية يجب أن تتحمل دائماً المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية في سورية. ومن المشجع أن نرى جهوداً متواصلة وتقدماً في العمليات عبر خطوط التماس في كل من شمال شرق وشمال غرب سورية. وتدعو الصين الأطراف المعنية إلى إزالة العقوبات التي تعترض العمليات عبر خطوط التماس وأن تعطي الأولوية لتقديم الإغاثة الإنسانية من داخل الأراضي السورية. ونقدر جهود العاملين في المجال الإنساني على أرض الواقع، الذين يسترشدون بمبادئ المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ على النحو المبين في قرار الجمعية العامة 182/46.

وينبغي معالجة المسألة السورية من خلال نهج كلي، يأخذ في الاعتبار الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية والمتعلقة بمكافحة الإرهاب وغيرها من الجوانب جميعها معاً. وتدعو الصين الأطراف المعنية إلى الاستجابة لنداءات وقف إطلاق النار التي وجهها الأمين العام، وتعزيز الحوار والتشاور، والعمل بنشاط على تعزيز عملية سياسية يقودها ويملك زمامها السوريون. وستواصل الصين القيام بدور مسؤول وبناء في الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ومناسبة للمسألة السورية في وقت مبكر.

## المرفق الخامس

## بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن، خوسيه سينغر وايسنغر

أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته. وأود أيضاً أن أرحب بالسيدة قدور في مجلس الأمن وأن أنوه من خلالها بالعمل الحاسم الأهمية الذي تقوم به المنظمات الإنسانية على أرض الواقع على الرغم من التحديات الكثيرة والاحتياجات الإنسانية الماسة المتزايدة.

وإذ تزحف جائحة مرض فيروس كورونا ببطء عبر سورية، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء ضعف قدرة نظام الرعاية الصحية في البلد على الاستجابة لها. لقد اضطر الأطباء والعاملون في مجال الرعاية الصحية إلى الفرار من بلدتهم نتيجة للنزاع المستمر منذ 10 سنوات. إن النزاع في سورية نزاع لم يدمر البنية التحتية الحيوية فحسب، بل وحطم ملايين الأشخاص نفسيًا.

وفي الوقت نفسه، فإن الخيارات المتاحة لمساعدة الشعب السوري بشكل فعال تم تقييدها بشدة بأكثر الطرق المباشرة والفعالة. إن إغلاق معبر باب السلام الحدودي يدفع بصعوبات إيصال المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب البلد إلى أقصى حد. كان قرار الإغلاق غير مناسب في ضوء التحديات الكبيرة والمعاناة الهائلة التي لا تزال قائمة في المنطقة.

والواقع أن الحالة الراهنة على الأرض، مع أزمات التعايش المتفاقمة، ترسم صورة قاتمة للشعب السوري. هناك عدد مثير للانعاج قدره 9.3 مليون شخص - وقريباً أكثر من ذلك - يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ومن الناحية العملية، فإن ذلك يعني أن الأسر تقلل عدد الوجبات، وأن الآباء لا يأكلون بشكل جيد بما فيه الكفاية، وأن الأطفال لا يحصلون على التغذية والوجبات العادية التي يحتاجونها ليكبروا بصحة جيدة. هؤلاء الناس ببساطة لا يستطيعون أن يكونوا آمنين غذائياً. ولا يتعلق الأمر بندرة الغذاء، بل مسألة أسعار الغذاء.

إن آثار النزاع، الذي هو في صميم كل هذه المعاناة، تزداد قسوة على السكان المدنيين: من الاحتياجات الإنسانية إلى المصاعب الاقتصادية، إنهم هم الذين يدفعون الثمن الأكبر. ورغم ذلك، لا يلوح في الأفق في الأجل القصير حل سياسي موثوق به ومتفاوض عليه تيسره الأمم المتحدة. والطريقة الوحيدة لمساعدة المدنيين على مواجهة مختلف الأزمات التي يتعاملون معها هي من خلال زيادة واستمرار المساعدة الإنسانية باستخدام جميع الطرائق الممكنة.

لقد استمعنا إلى نداء من المنظمات غير الحكومية العاملة في سورية إلى هذا المجلس لإعادة الإذن على سبيل الاستعجال بالوصول عبر نقاط الحدود التي كانت الأمم المتحدة تشرف على عملها والتي كان مأذون لهم استخدامها من قبل. إنهم يشهدون بالفعل آثار تناقص إمكانية الوصول، التي قد تزداد سوءاً في الأسابيع والأشهر المقبلة. إنهم المسؤولون عن نقل المساعدات وإيصالها. إن موظفيها، ومعظمهم من السوريين، هم الذين يتعرضون لمخاطر أمنية وزيادة في التكاليف بينما يحاولون توسيع نطاق العمليات وسد الفجوة الناجمة عن إغلاق المعبر الذي أشرت إليه للتو - ناهيك عن القيود على التنقل بسبب الجائحة أو حتى الزيادة المحتملة في الأعمال العدائية في المنطقة.

وتعتقد الجمهورية الدومينيكية أن هذا ليس الوقت المناسب لمناقشة أي شيء آخر غير كيفية تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة للشعب السوري. ويشمل ذلك وقف تام لإطلاق النار وإعطاء زخم للعملية السياسية من خلال التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015).

ولنتذكر أننا بينما نجلس هنا نسمع بيانات بعضنا البعض ونلقى باللوم على بعضنا بعضاً لفشل الإنسانية الذي تركنا أنفسنا نسقط فيه، هناك ملايين من الناس يعانون من الجوع ومئات الآلاف من الأطفال لا يتلقون أي تعليم أو حماية أو خدمات صحية. وهناك آخرون كثيرون من المحتجزين تعسفاً أو يعيشون في مخيمات مكتظة. وجميعهم عرضة للجائحة التي يمكن أن تنهي حياتهم في نهاية المطاف.

وبما أن هذه هي آخر جلسة علنية تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم وفريقكم على تحقيق هذه النتائج الناجحة والمثمرة هذا الشهر. لقد كانت رئاستكم من دواعي السرور.

## المرفق السادس

## بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

نشكر وكيل الأمين العام لوكوك والسيدة قدور على إحاطتهما الشاملتين. إن إستونيا، بوصفها عضوا منذ فترة طويلة في مجموعة الجهات المانحة لدعم لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقدر عمل المكتب في تعبئة المساعدة الإنسانية لجميع المحتاجين.

وهذا العمل أكثر أهمية في ضوء ارتفاع عدد حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في سورية. لا تزال معدلات الاختبار منخفضة، مما يعني أن الإصابات الفعلية من المرجح أنها أعلى من ذلك بكثير. وأكثر الأشخاص عرضة للفيروس هم الذين يعيشون في مخيمات المشردين داخليا المكتظة في جميع أنحاء البلد. وبالتالي، فإن الوصول الإنساني دون عوائق إلى هذه المناطق أمر بالغ الأهمية للتصدي الفعال لتفشي كوفيد-19 فضلا عن تلبية احتياجات الناس.

وفي ضوء جلسات المجلس الأخيرة، أود أن أعتنم هذه الفرصة لإلقاء نظرة فاحصة على الوضع الاجتماعي الاقتصادي داخل سورية. ونلاحظ أن مسألة الجزاءات تثار أيضا، خطأ، في بعض الأحيان في هذا السياق. غير أنه لا يوجد دليل على أن جزاءات الاتحاد الأوروبي تعرقل بأي شكل من الأشكال الوضع الاجتماعي الاقتصادي في سورية أو الاستجابة الإنسانية في البلد. وبدلاً من ذلك، يجب أن ننظر إلى النزاع الدائر والأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في سورية.

أولاً، دمرت الحرب البنية التحتية المادية في سورية. وقد أدى قصف النظام السوري المتعمد للمرافق المدنية على مدى تسع سنوات إلى إلحاق أضرار كبيرة في مختلف القطاعات، بما في ذلك الصحة والتعليم. وعلاوة على ذلك، لا تزال الثقة في المؤسسات الحكومية منخفضة. وعلى مؤشر مدركات الفساد الدولي، تحتل سورية المرتبة 178 من بين جميع البلدان التي تم رصدتها. واصلت النخب داخل النظام السوري والمحيطين به إثراء نفسها. وفي الوقت نفسه، يعاني 6 ملايين شخص من التشرد داخل البلد.

والمسألة الأخيرة هي حالة الخروج على القانون الناجمة عن وجود أمراء الحرب. إن وجود هؤلاء القادة العسكريين المارقين وشبكات الشبيحة والمليشيات المرتبطة بإيران يزيد من انعدام الأمن. ونرى ذلك بوضوح في جنوب سورية، حيث تمارس الحكومة السورية قدراً من السيطرة، ولكن العنف الطائفي والاختفاء القسري وعمليات الاختطاف لا تزال واسعة الانتشار حتى يومنا هذا.

وفي الختام، فإن الضرر الذي لحق بالنسيج الاجتماعي لسورية وانهايار اقتصادها ليسا أكثر من نتيجة صافية لهذه العوامل. ولا علاقة للجزاءات الدولية بذلك.

## بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر مارك لوكوك وأماني قدور على إحاطتهما.

وكما أشير من قبل، فإن الحالة الإنسانية في سورية مستمرة في التدهور. إن جائحة فيروس كورونا، وتزايد انعدام الأمن الغذائي، والأزمة الاقتصادية الناجمة عن الفساد والإدارة الكارثية للنظام تزيد من الاحتياجات الإنسانية كل يوم.

ويجب أن تكون الأولوية القصوى هي الوقف الفوري للأعمال العدائية والتوصل إلى هدنة إنسانية، وفقاً للقرار 2532 (2020) ودعوة الأمين العام. ويغدو هذا الأمر أكثر ضرورة مع انتشار الجائحة، بما في ذلك في الشمال الغربي حيث لا تزال الهدنة الروسية-التركية هشة. وفي هذا الصدد، ندين الهجمات المميتة التي وقعت في 20 و 26 تموز/يوليه بالقرب من أعزاز وفي رأس العين.

إن احترام القانون الإنساني الدولي أمر غير قابل للتفاوض؛ فهو واجب على جميع الدول الأعضاء. وأعني بصفة خاصة حماية المدنيين والبنى التحتية المدنية. وستواصل فرنسا تقديم دعمها الكامل لآليات مكافحة الإفلات من العقاب.

ويجب على جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري، كفالة وصول المساعدات الإنسانية. وتأسف فرنسا لإغلاق معبر باب السلام، الذي وفر إمكانية إيصال المساعدات الحيوية إلى 1.3 مليون شخص في منطقة حلب. ونأسف أيضاً لعدم وجود توافق في الآراء داخل مجلس الأمن لإعادة فتح معبر اليعربية، في وقت يجعل فيه انتشار الجائحة إيصال المعونة الطبية إلى الشمال الشرقي أكثر أهمية. إن تسييس المساعدات الإنسانية في سورية أمر غير مقبول. فتقديم المعونة عبر الخطوط بعيد عن تلبية الاحتياجات. وهو لا يوفر أياً من الضمانات اللازمة للحياة والشفافية.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، التي يمثل ما جمعتة مالياً 70 في المائة من الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر بروكسل الرابع بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، الإصرار على تطبيق المبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد والنزاهة والاستقلال، ووثيقة المبادئ والمعايير التي حددتها الأمم المتحدة من أجل توفير الضمانات اللازمة لتقديم المساعدة فعلياً إلى السكان المحتاجين في سورية.

وأخيراً، أود أن أذكر بأن فرنسا والاتحاد الأوروبي لن يمولا عملية إعادة الإعمار إلى أن يتم الشروع في عملية سياسية مستحكمة ذات مصداقية وفقاً للقرار 2254 (2015). كما أن مواقفنا بشأن رفع الجزاءات والتطبيع لم تتغير. لا ندعو خرافات النظام تضللنا - فالأزمة الاقتصادية في سورية هي نتيجة لتدمير النظام لبلده. فالجزاءات الأوروبية محددة الهدف؛ وهي تستهدف الأفراد والكيانات التي تشارك في القمع وتجنبي أرباحاً من تداعيات النزاع. وهي توفر آليات قوية لكفالة إيصال المعونة الإنسانية والطبية. وهذا الاستغلال لقضية الجزاءات أمر غير مقبول على الإطلاق.

## المرفق الثامن

## بيان نائب الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محسن سيهاب

نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته والسيدة قدور على مشايرتنا المعلومات.

إن وفد بلدي يشعر بقلق عميق إزاء موجة المعاناة التي تضرب الشعب السوري حالياً. فالانهيار الاقتصادي، وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة البطالة، مع إغلاق الشركات وانتشار مرض فيروس كورونا، تؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني في سورية، ناهيك عن الوضع الأمني في مختلف مناطق البلد.

ولذلك فإننا نحث مرة أخرى جميع الأطراف في سورية على الوفاء بالتزاماتها بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وضمان فترة من الهدوء المستمر خلال هذه المرحلة الحرجة، لا سيما من خلال احترام الدعوة إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد.

وخلال هذا الوقت العصيب، لن يساعد العمل العسكري تلك الأسر التي تكافح لتأمين الغذاء. وخلال هذا الوقت المليء بالتحديات، لن يساعد الخطاب الاستقرازي بالتأكيد النازحين داخلياً وغيرهم من الفئات الضعيفة التي تحتاج إلى الماء والأدوية.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية:

أولاً، هناك حاجة ملحة إلى كبح انتشار مرض فيروس كورونا في سورية، مع زيادة القدرة الصحية اللازمة. ومما يثير القلق حقاً أن نسمع تقارير عن تزايد الحالات وأن مستوى القدرة على إجراء الاختبارات لا يزال منخفضاً. وقد تم كشف المزيد من الحالات في الشمال الغربي والشمال الشرقي لسورية. ويواجه النازحون والمسنون وغيرهم من الفئات الضعيفة الذين يعيشون في مخيمات مزدحمة مخاطر أكبر.

ونحن نقدر التدابير الوقائية المتخذة لاحتواء انتقال الفيروس، بيد أنها يمكن أن تُعقد الاحتياجات الإنسانية وتزيد أيضاً بسبب القيود المفروضة على الحركة والأنشطة التجارية والخدمات التعليمية.

هذه حالة حساسة جداً - بل هي حالة تحتاج إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي. كما يجب ألا ننسى الطلب الكبير على المياه في شمال شرقي سورية، حيث تعطلت محطة مياه علوك عدة مرات، مما أثر على إمدادات المياه لآلاف الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة، بما في ذلك مخيم الهول. ومرة أخرى، يجب على جميع الأطراف المعنية في هذا الصدد أن تكفل وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وبشكل آمن ودون عوائق.

ثانياً، هناك حاجة إلى الاستفادة القصوى من معبر باب الهوى. ونشير إلى أن إغلاق معبر باب السلام الحدودي قد يؤدي إلى استجابة إنسانية أكثر تكلفة وأقل فعالية. ولذلك يشجع وفد بلدي على تعزيز التنسيق بين جميع الأطراف المعنية لكفالة إيصال المزيد من المعونة الإنسانية دون انقطاع عن طريق باب الهوى.

ثالثاً، أنتقل إلى أهمية كفالة سلامة العاملين في المجال الإنساني. نظراً للحالة المعقدة في الميدان، ونحن نغفل أحياناً المخاطر الشديدة التي يواجهها هؤلاء الرجال والنساء الشجعان. وعلى الرغم من الظروف الصعبة، تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة لملايين الأشخاص

المحتاجين في سورية. ونحن نشكرهم ونحيي تفانيهم والتزامهم. ونحث جميع الأطراف في سورية على حماية العاملين في مجال الإغاثة، على النحو المطلوب بموجب القانون الدولي.

وتؤمن إندونيسيا بأن لمجلس الأمن، على الرغم من المواقف المتباينة داخله بشأن هذه المسألة، هدفاً مشتركاً واحداً وهو إنقاذ الأرواح. ويجب أن نبنى دائماً أعمالنا وقراراتنا على ذلك الهدف الرئيسي - وهو هدف إنساني حقيقي ومحض.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب، باسم وفد بلدي، عن بالغ تقديرنا للسفير مارك بيكستين دو بوتسوريفا على إسهامه البناء والهام في عملنا الجماعي في المجلس. ونتمنى له كل التوفيق في مهمته المقبلة في جنيف.

وأخيراً، أود أيضاً أن أهنئكم، سيدي، وفريقكم على نجاحكم في رئاسة المجلس خلال شهر تموز/يوليه. ونأمل في أن تسير أعمالنا بسلاسة في آب/أغسطس وذلك بالتأكيد بدعمكم البناء والتعاوني.

## المرفق التاسع

## بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، أوغوي نياندو

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيدة أماني قدور، المديرية الإقليمية لمنظمة سوريا للإغاثة والتنمية، على إحاطتهما.

كما أود أن أرحب ترحيباً حاراً بممثلي سورية وتركيا.

إن تزايد الأعمال العدائية وحوادث العنف التي لوحظت خلال الأسبوعين الماضيين، ولا سيما في شمال غربي سورية، هي مصدر قلق لنا. وقد أسفرت الغارات الجوية والقصف واستخدام المتفجرات عن وقوع عدة إصابات بين المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ويضيف هذا النوع الجديد من التهديد بعداً آخر إلى الصدمة النفسية للسكان الذين يعيشون في هذه المناطق.

ويدين وفد بلدي بشدة الهجمات الأخيرة التي استخدمت فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وتدعو جميع الأطراف المتحاربة في النزاع السوري والأطراف الخارجية إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو الوقف الكامل للأعمال العدائية، تمشياً مع دعوة الأمين العام بشأن ضرورة الالتزام بوقف عالمي لإطلاق النار لأسباب إنسانية.

ومع ذلك، تود النيجر أن تؤكد من جديد أن مكافحة الإرهاب لا تقل أهمية عن مكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وسواء في منطقة الساحل أو في سورية، يجب ألا نسمح للجماعات الإرهابية بالاستفادة من الوضع الحالي لاستئناف أنشطتها الفتاكة وتكثيفها في ضوء التضحيات الهائلة التي قدمها التحالف الدولي لإلحاق الهزيمة بهذه الجماعات في سورية والعراق.

بمرور الأيام، تبعث الحالة الإنسانية في سورية على المزيد من القلق. وقد أدى اقتران آثار النزاع الذي طال أمده وجائحة كوفيد-19 والتراجع الاقتصادي الحالي إلى جعل الوضع أكثر صعوبة بالنسبة للسكان الذين كانوا يعيشون بالفعل في ظل ظروف صعبة. وتثني النيجر على الوكالات الإنسانية لجهودها اليومية في تقديم المساعدات التي تمس الحاجة إليها إلى أكثر السكان ضعفاً في جميع أنحاء سورية ولقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة في الميدان.

ومن خلال الإحاطتين اللتين استمعنا إليهما للتو، يتضح أن عمل الوكالات الإنسانية في سورية قد أصبح أهم من أي وقت مضى مع انتشار جائحة كوفيد-19 الآن في جميع أنحاء البلد. وفي 27 تموز/يوليه، أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن تسجيل نحو 650 حالة في سورية، بما في ذلك 23 حالة في محافظتي إدلب وحلب. ونشيد بالعمل الممتاز الذي تقوم به الوكالات الإنسانية للمساعدة في توفير الحد الأدنى من القدرات الحيوية للاختبارات وعلاج الحالات في المراكز الصحية في تلك المناطق المضطربة. وعلى الرغم من صعوبة تنفيذ تدابير وقائية في بيئة كهذه، مثل التباعد البدني والنظافة الصحية، فإن تدابير كهذه ستكون بالغة الأهمية لاحتواء انتشار الفيروس.

ختاماً، أدى التراجع الاقتصادي الحالي وانخفاض قيمة الليرة السورية إلى ارتفاع حاد في أسعار الأغذية والأدوية وغيرها من السلع. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن سعر المواد الغذائية التي

تكفي الأسرة لشهر واحد ارتفع بنسبة 120 في المائة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه 2020. وأدى هذا التقلب في الأسعار إلى إضعاف القوة الشرائية الضعيفة أصلاً للعديد من الأسر السورية.

ونكرر دعوتنا إلى اتخاذ قرارات لأسباب إنسانية برفع جميع التدابير الاقتصادية الانفرادية التي قد تعوق قدرة الحكومة على مكافحة الجائحة بفعالية وتعقد عملية إيصال المساعدة الإنسانية. إن العواقب المدمرة لانحيار الاقتصاد السوري تؤثر على السوريين بشكل عشوائي ويمكن أن تزيد من أعباء جهود الإغاثة، حيث أن المزيد والمزيد من الأسر ستعتمد على المساعدات لتلبية احتياجاتها الأساسية. ومع تفاقم الأزمة الإنسانية، هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إمكانية الحصول على الغذاء والإمدادات الطبية الأساسية والمساعدة الطبية في جميع أنحاء البلد، تمشياً مع القرار 2533 (2020).

## المرفق العاشر

## بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته وقد استمعنا بعناية إلى عرض السيدة أماني قدور. كما أود أن أتمنى للسيد بيكستين دو بوتسويرفا كل التوفيق في مهمته الجديدة في جنيف.

في المرة القادمة، نود أن نستمع إلى معلومات عن إعادة تنظيم عمليات الأمم المتحدة لإيصال المساعدة الإنسانية إلى شمال غرب سورية، وفقاً للشكل الجديد للعمل في إطار آلية عبور الحدود. ونحن مهتمون بالحصول على مزيد من التفاصيل في المستقبل ونأمل أن يتمكن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من تنظيم البعثة الثانية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة إلى ذلك الجزء من البلد لإجراء تقييم مباشر للحالة على أرض الواقع. فمذ بداية العام، حدثت تغييرات كثيرة في الشمال الغربي وينبغي أن تنعكس هذه التغييرات من خلال معلومات موثوقة.

وفيما يتعلق بالصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة في الوصول إلى الأراضي التي كان يجري دعمها سابقاً عن طريق معبر باب السلام الحدودي، فإننا نثير المسألة التالية: كما كشف مجلس التحقيق، فقد وقعت بعض جماعات المعارضة المسلحة في شمال غرب سورية إعلان التزام بشأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني والمساعدة الإنسانية تحت رعاية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وساعد الإعلان في هيكلة تعاون الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني مع جماعات المعارضة المسلحة. ونريد أن نعرف المزيد عن الإعلان وعن التعاون مع تلك الجماعات المسلحة ومدى جدوى التعاون وكيف يساعد المكتب في تيسير تقديم المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سورية، لا سيما في ظل الظروف التقنية الجديدة. ونعتقد أن من حق المانحين أن يتوقعوا درجة من المساءلة بخصوص فعالية مواردهم المالية فيما يتعلق بالمستفيدين النهائيين من المعونة الإنسانية.

ونتوقع أن نشهد، بحلول الجلسة المقبلة لمجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في سورية، تقدماً في إيصال المساعدة عبر الحدود إلى الشمال الغربي - ولكن ليس إلى الشمال الغربي فحسب. فقد حان الوقت للعمل بشكل كامل مع السلطات السورية لزيادة عمليات إيصال المساعدة عبر خطوط المواجهة في جميع أنحاء البلد. ونتوقع أيضاً أن يقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقريراً إلينا عن التدابير التي سيتم اتخاذها في هذا الصدد.

ونود مرة أخرى أن نوجه الانتباه إلى أن عمليات إيصال المعونة الإنسانية عبر خطوط المواجهة آخذة في الازدياد، وينبغي الاعتراف بذلك على النحو الواجب. ففي 4 تموز/يوليه، أوصلت منظمة الصحة العالمية إمدادات جديدة من المعونة الإنسانية براً إلى محافظة الحسكة عبر خطوط المواجهة. وإجمالاً، فإنه قد تم منذ بداية عام 2020، عندما أُغلق معبر اليعربية، إيصال مساعدات إنسانية إلى شمال شرق سورية أكثر من السنوات السابقة، بما في ذلك من خلال المعبر الحدودي المذكور أعلاه. إنها حقيقة غنية عن البيان. وفي الوقت نفسه، تصل الإمدادات الإنسانية، التي توافق عليها حكومة الجمهورية العربية السورية، إلى كل من المناطق والمرافق الطبية الخاضعة لسيطرتها وتلك التي تديرها السلطات الكردية. ويثبت ذلك أن الحكومة السورية تلتزم بمبدأ عدم التمييز في تقديم المساعدة الإنسانية. ولا ينبغي تحريف هذه الحقيقة في محاولة لاتهام السوريين بالإحجام عن التعاون بشكل علني ومثمر.

وفي الشمال الشرقي، وفضلاً عن الحالة في مخيم الهول، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء المخاطر الكبيرة للكوارث البيئية التي من شأنها أن تؤثر على الحالة الإنسانية عامة وعلى رفاه السكان الذين يعيشون هناك.

وخلال جلسة المجلس في الأسبوع الماضي بشأن سورية (انظر S/2020/743)، أشرنا بالفعل إلى الأبناء المتداولة في وسائل الإعلام حول الانسكابات النفطية. وبلغت هذه الانسكابات من حقل الرميلان وحده نحو 60 برميلاً في اليوم خلال العامين الماضيين. وتسرب ما مجموعه 50 000 برميل بالفعل إلى البيئة. ويتسرب النفط من مرفق تخزين معطوب إلى الجداول القريبة، مما يؤدي إلى تسميم نهر الفرات. ووفقاً للخبراء، فإن ذلك يشكل قنبلة زمنية إيكولوجية، ليس بالنسبة لسورية وحدها ولكن للعراق أيضاً. ونتيجة لذلك، فإن المنطقة الواقعة إلى الشرق من الفرات - وهي مخزن معروف للحبوب بالنسبة لسورية - تشهد تناقص الأراضي الزراعية وانخفاض كميات المحاصيل كل عام. كما أن الآثار السلبية على صحة الإنسان واضحة؛ فقد زاد بشكل حاد عدد حالات الإجهاض والعيوب الخلقية - بما في ذلك الناعور وفقر الدم وقصور الغدة الدرقية - والأمراض التنفسية والأورام الحادة والتهاب السحايا والتهاب الجلد.

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة التي تحتل حقول النفط السورية لا تقدم أي مساعدة مالية أو تقنية لحل هذه المشكلة. ويجري إنتاج نحو 100 000 برميل يوميا، بقيمة تتراوح بين 30 و 40 مليون دولار شهريا، غير أنه لا يتم القيام بأي عمل لحماية البيئة.

ونأسف لأنه على الرغم من الأهمية الواضحة لهذا الموضوع لمناقشة اليوم، فإن طلبنا بأن نستمع إلى مقدم إحاطة إضافي من الأمانة العامة لم يُعامل بالشكل اللائق. وتثير هذه الممانعة الكثير من الأسئلة وقد تجربنا على طلب عقد جلسة منفصلة عن طريق التداول بالفيديو بشأن هذا الموضوع.

تقع المسؤولية عن الوضع الإنساني في سورية على عاتق الدول التي تعمدت وبشكل تمييزي تطبيق تدابير قسرية وعقوبات أحادية الجانب ضد سورية وتدعي أن ذلك لا يؤثر على حياة السوريين العاديين. وبالإضافة إلى النقص المتزايد في الغذاء والدواء في الأسواق المحلية وتزايد التضخم، مما يقوض القدرة الشرائية للسوريين العاديين، فإن هذا الاستيلاء على الموارد الوطنية يقوض قدرة الحكومة الشرعية على التغلب على الأزمة الاجتماعية والاقتصادية. ونعتقد أن هذا النهج غير إنساني وينم عن النفاق.

ويجب أن نسجل عدم ارتياحنا للطريقة التي أدار بها القائمون على الصياغة عملية توسيع الآلية العابرة للحدود. فقد وضعوا مصالحهم فوق المصالح المشتركة لمجلس الأمن، مما جعلنا نكافح لأكثر من أسبوع واستمتعوا برؤيتنا نمارس حق النقض بدلا من ضمان اعتماد القرار بسرعة. ونأسف أيضا لاختيار زملائنا الغربيين تجاهل ما هو واضح؛ زيادة المساعدة عبر خطوط المواجهة والحاجة إلى تسريع الجهود الرامية إلى جعل العمليات عبر خطوط المواجهة أكثر فعالية في الوصول إلى جميع أنحاء سورية. وينطبق الشيء ذاته على الإشارة إلى ضرورة تقييم أثر التدابير القسرية الانفرادية في تقارير الأمين العام. وقد تطرق السفير الفرنسي اليوم إلى القرار 2532 (2020)، الذي يشير إلى نداءات الأمين العام ودعوته. غير أنهم لم يتفقوا مع ذلك في القرار الذي اتخذناه بشأن الآلية العابرة للحدود. وهذا مرة أخرى مثال على المعايير المزدوجة.

ويفضل بعض زملائنا التضحية بالقرار نفسه بدلا من إدراج هذه الأحكام الهامة فيه. وأنا أوافق على أن المساءلة ستتحقق. ومع ذلك، فإن أولئك الذين قد يخضعون للمساءلة في النهاية ربما لا يكونون

أولئك الذين يعتبرهم البعض المشتبه بهم المعتادين. إن كل شيء لا يقاس بالدولار الأمريكي، ولكننا نقدم بانتظام - بشكل يومي تقريباً - نشرات عما نرسله إلى سورية في شكل مساعدات إنسانية. وأمل أن يقرأ الأعضاء النشرات من وقت لآخر. ولكن الأهم من ذلك هو أننا ننقذ البلد من أولئك الذين كانوا أو لا يزالون يحاولون تدمير سورية، بما في ذلك من الخارج، كما فعل البعض هنا ذات مرة مع ليبيا. وهم يقدمون المساعدات الإنسانية بيد، ويخنقون البلد باليد الأخرى. إن تطمينات هؤلاء الأعضاء بأن ذلك لا يؤثر على الناس العاديين لا يقنع أحداً. وعلى الأقل، فإنهم لا يقنعوننا ولا يقنعون السوريين.

## بيان مستشارة سانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني جيميشا برنس

أشكر السيد لوكوك والسيدة قدور على إحاطتهما.

إن الاحتياجات الإنسانية في سورية هائلة ومتزايدة، ولا تزال الآلية العابرة للحدود تشكل عنصراً أساسياً في توفير المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة. ولهذا السبب، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد تأييدها للقرار 2533 (2020). وهناك الآن، أكثر من أي وقت مضى، حاجة ملحة إلى زيادة عمليات إيصال المساعدة عبر خطوط المواجهة على نحو فعال لسد الثغرات القائمة الآن. وينبغي ألا تُسيء المساعدة الإنسانية أبداً ونشجع جميع الأطراف على المشاركة البناءة فيما يخص هذه المسألة لضمان عدم حرمان أي شخص من المعونة.

ونحيط علماً بمؤتمر بروكسل الرابع بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، المعقود في 30 حزيران/يونيه. ونؤيد إجراء حوار حقيقي يهدف إلى تحسين الوضع الإنساني في سورية ونرحب بالإعلان عن التعهدات المالية لكل من سورية والمنطقة. ومع ذلك، يجب أن نظل مدركين أن المناقشات التي تركزت على سورية يجب أن تشمل مشاركة الحكومة السورية ولا بد أن نراعي وجهات نظرها كما يجب.

لقد تفاقمت حالة الطوارئ الإنسانية في سورية بسبب التدهور السريع في اقتصاد البلد. ويعاني الملايين الآن من انعدام الأمن الغذائي، كما أن الحصول على أبسط السلع الأساسية مقيد بشدة. ويزيد التهديد الخطير لجائحة فيروس كورونا من تفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية. وقد أصيب نظام الرعاية الصحية في البلد بالشلل بسبب عقد من الحرب، وهو غير قادر على مواجهة تفشي جائحة كبيرة. وناشد مرة أخرى البلدان التي فرضت تدابير قسرية من جانب واحد على سورية أن تتخلى عن مسار العمل هذا لكي تتيح للبلد فرصة عادلة لمواجهة التحديات الراهنة. ونشجع كذلك المجتمع الدولي على الإسهام في جهود إعادة إعمار سورية من أجل المساعدة في تحقيق الانتعاش الشامل.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء التوقف المتكرر في عمليات محطة علوك للمياه. ونحث جميع الأطراف على العمل معاً لضمان التدفق المستمر للمياه إلى مئات الآلاف من المدنيين الذين يعيشون في مخيمات مكتظة وأحياء عشوائية ويعتمدون اعتماداً كبيراً على إمداداتها.

ونؤكد مرة أخرى أهمية الحفاظ على وقف إطلاق النار في الشمال الغربي وأهمية التوصل إلى وقف دائم للأعمال العدائية على الصعيد الوطني. إن الصراع يودي بأرواح الناس ويدمر الهياكل الأساسية الحيوية ويدفع إلى النزوح ويعطل إيصال المعونة. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وعلاوة على ذلك، فإننا نذكرها بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان عند القيام بعمليات تهدف إلى القضاء على آفة الإرهاب.

ولا يزال الشعب السوري يدفع الثمن الأكبر للصراع. والحالة الإنسانية في أسوأ حالاتها، ولن تكون هناك فترة هدوء في غياب حل سياسي. ونشجع جميع الأطراف على مواصلة العمل معاً من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في استعادة السلام والاستقرار في البلد.

قبل أن نختتم بياننا، نود أن ننضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئة جمهورية ألمانيا الاتحادية على رئاستها الناجحة. ونود أيضا أن نشكر السفير بيكستين دو بوتسويرفا على إسهاماته القيمة في عمل مجلس الأمن ونتمنى له التوفيق في تعيينه الجديد في جنيف.

### بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماثيوز ماتجيبلا

أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، مارك لوكوك، على إحاطته الصريحة بشأن الحالة الإنسانية في سورية. كما نشكر المديرة الإقليمية لمنظمة سوريا للإغاثة والتنمية، أماني قدور، على إحاطتها.

تثير التقارير عن تزايد الحوادث الأمنية والغارات الجوية في جيوب مختلفة من سورية قلقاً كبيراً بالنسبة لجنوب أفريقيا. وبينما ترحب جنوب أفريقيا بالتقيد باتفاق وقف إطلاق النار بصورة عامة في شمال غرب سورية، فإن التقارير التي تفيد باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام الأرضية والغارات الجوية والبرية والحوادث التي تنطوي على متفجرات من مخلفات الحرب لا يمكن تجاهلها، لا سيما بالنظر إلى ما يترتب على ذلك من إصابات ووفيات في صفوف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

وتدعو جنوب أفريقيا مرة أخرى جميع أطراف النزاع إلى احترام التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، مثل المدارس والمرافق الصحية ومرافق شبكات المياه. وتوصي جنوب أفريقيا بأن تعتبر جميع أطراف النزاع هذه المرافق محايدة. إن استمرار الخسائر في أرواح المدنيين أمر غير مقبول.

إن لهذه الحوادث الأمنية المستمرة والعنف تأثيراً مباشراً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في سورية. وقد شهد تدهور البيئة الاقتصادية تأثيراً كبيراً على حياة السوريين اليومية، حيث يعاني أكثر من 9 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي كما إن العديد من الأسر المعيشية منخرطة في آليات مواجهة سلبية من أجل تلبية احتياجاتها. وآليات المواجهة السلبية هذه تؤثر مدمر على المدنيين الذين دمرتهم بالفعل تسعة أعوام من العنف، مسفرة عن وقوع إصابات ووفيات واحتجاز ذويهم.

وتؤثر الظروف الاقتصادية المتدهورة في سورية تأثيراً مباشراً على الحالة الإنسانية المتردية أصلاً. ولذلك، تكرر جنوب أفريقيا دعوتها إلى الرفع الفوري لجميع العقوبات الانفرادية المفروضة حالياً على سورية، خاصة في ضوء الانتشار المتزايد لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء سورية.

ومن المهم، مع ارتفاع عدد حالات كوفيد-19، أن تركز جهود الاستجابة الإنسانية على التخطيط للتأهب والاستجابة من أجل التقليل إلى أدنى حد من التأثير المحتمل لكوفيد-19 على الضعفاء من اللاجئين والنازحين. وإجراء الفحوصات، لا سيما في المواقع المعرضة لانتشار الفيروس مثل مراكز الاحتجاز ومخيمات اللاجئين والنازحين الرسمية وغير الرسمية، أساسي في ذلك الصدد.

ويساور جنوب أفريقيا القلق إزاء أثر تخفيض نقاط عبور المساعدة الإنسانية عبر الحدود. ونرحب بتمديد معبر المساعدة الحدودي في باب الهوى لمدة 12 شهراً، إذ أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يتم بها حالياً إيصال المساعدات الإنسانية الأساسية إلى شمال غرب سورية. وكذلك سيتيح تجديد الولاية لمدة 12 شهراً الوقت اللازم للوكالات والأطراف الإنسانية التابعة للأمم المتحدة للتخطيط والإعداد لجهودها الهامة والمستمرة بشكل كاف.

ونظراً لتقليص آليات المساعدة العابرة للحدود، يجب أن يتجه التركيز نحو تحسين وتعزيز آليات المساعدة عبر الخطوط. فزيادة المساعدة عبر الخطوط أمر أساسي لسد الفجوة في المساعدة الإنسانية

الناجمة عن إغلاق معبري اليعربية وباب السلام الحدوديين. وكذلك نكرر، في ذلك الصدد، دعوتنا إلى إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ونزيه ومن دون عوائق إلى كل من يحتاج إليها، تمشيا مع أحكام القانون الدولي الإنساني.

ولدي سؤال للسيد لوكوك بالنظر إلى الوضع الاقتصادي والإنساني المتردي - كما ذكر في بيانه - والاحتياجات المتزايدة، خاصة للأطفال والنساء والمعوقين، هل لدى سورية حقول نفط؟ وإذا كان الأمر كذلك، فأين توجد، ومن يسيطر عليها، ولماذا لا يستطيع استخدام عائدات النفط المنتج لكي تساعد بها وكالات الإغاثة الشعب السوري؟

وختاما، نعيد التأكيد على أن الحالة في سورية لا يمكن أن تحل إلا من خلال المفاوضات والحوار، ولذلك ندعو جميع الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن من أجل التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015) من أجل مواصلة تجنب تشريد السوريين والخسائر في الأرواح البريئة. وإذا لم يحرز تقدم على الجبهة السياسية، فإن الكارثة الإنسانية ستتدهور أكثر وسيكون هناك المزيد من الخسائر في الأرواح ومن الدمار. فيجب إيجاد بديل للحرب.

## بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، قيس قبطني

أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك وممثلة المجتمع المدني أماني قدور على إحاطتهما.

إن سورية اليوم على شفا انهيار اقتصادي من المرجح أن يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. ولم تؤد تداعيات تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) إلا إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية ومضاعفة المشاكل المتعددة التي تواجه البلد. وقد وصلت جميع الظروف الاقتصادية إلى مستويات مثيرة للقلق، تتراوح بين انعدام الأمن الغذائي إلى التضخم الجامح والبطالة الهائلة، إلى جانب تزايد خروج انتشار فيروس كورونا عن نطاق السيطرة.

وكذلك تشهد المحنة السورية في مجتمعات تعاني من الفقر الشديد ومؤسسات دولة متداعية ومجتمع متصدع بشدة وسط سكان متضررين وميليشيات ودوائر فاسدة. ومن غير المقبول وغير المحتمل أن يستمر السوريون الأبرياء العاديون في تحمل وطأة النزاع والانهيار الاقتصادي وتأثير كوفيد-19. فينبغي ألا ندعهم يعانون أو يموتون بسبب عدم الحصول على الغذاء والدواء أو غياب الآفاق الاقتصادية.

وقد كان موقف تونس الثابت، منذ البداية، هو القول بأنه لا يوجد بديل قابل للتطبيق للتسوية السياسية بما يتماشى مع القرار 2254 (2015) من أجل إنهاء المعاناة الإنسانية ووضع سورية على مسار ثابت وتطوعي للسلام الشامل والتنمية المستدامة. ويجب الاستمرار في زيادة المساعدات المنقذة للحياة إلى جميع أنحاء سورية لتلبية الاحتياجات المتزايدة ومعالجة المخاطر ومواطن الضعف المتفاقمة إلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي.

وترحب تونس بنتائج مؤتمر إعلان التبرعات لسورية والمنطقة الذي عقد في نهاية الشهر الماضي في بروكسل. ونؤكد أهمية ضمان تلبية الاحتياجات المالية، وفقا لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية وخطة الاستجابة لكوفيد-19.

وقد رسم مجلس الأمن في وقت سابق من هذا الشهر مسارا للعمل في حالات النزاع، بما في ذلك سورية، لا سيما وهي تواجه جائحة كوفيد-19. وفي ذلك الصدد، حدد القراران 2532 (2020) و 2533 (2020) الإطار لسورية من خلال أحكام محددة بشأن الوقف العام والفوري للأعمال العدائية وهدنة إنسانية دائمة لتمكين الجهود التي تقودها الأمم المتحدة والتي تنسقها الأمم المتحدة للتصدي لفيروس كورونا، وكذلك بشأن الإغاثة الإنسانية عبر الحدود إلى شمال غرب سورية، على التوالي. ولا يمكن المغالاة في تأكيد تلك الأحكام الرئيسية. ومع ذلك، أود أن أشدد على النقاط التالية الإضافية في ضوء التطورات في الميدان.

أولا وقبل كل شيء، ثمة حاجة ملحة لتعزيز تدابير الوقاية والتخفيف والاستجابة من أجل التعامل بشكل كاف مع تزايد تفشي مرض فيروس كورونا. وترحب بالجهود الجارية التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري ومنظمة الصحة العالمية في سورية، بالتعاون مع الحكومة السورية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة، وفقا لنهج قائم على الاحتياجات وقائم على الضعف في جميع أنحاء سورية. وإذ أن البنية التحتية الطبية السورية قد أضعفت إلى حد كبير أو تدمرت معداتها أو دمرت، فمن الضروري ضمان التسليم الأمن وغير المعاق والمستمر لمعدات الاختبارات والعلاجات والأدوية في جميع أنحاء سورية، باستخدام طرائق عبر الخطوط وعبر الحدود.

ثانياً، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار العنف المنخفض الحدة في شمال شرق وشمال غرب وجنوب سورية. ويثير الانقطاع المتكرر في شبكات المياه والكهرباء في الشمال الشرقي قلقاً بالغاً وسط تزايد التوترات في هذه المنطقة. ونشير إلى أن الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي عنصران أساسيان في التصدي لكوفيد-19. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأخيراً وليس آخراً، فإن الوضع الاقتصادي المتردي في سورية يستدعي أن تترافق المساعدات الإنسانية وغير الإنسانية لمواجهة الهشاشة والمساعدة في تحقيق الانتعاش وبناء قدرة السوريين على الصمود على المدى الطويل. ومن الضروري، في هذه المرحلة الحرجة، كفاءة المشاركة والمساعدة الاقتصادية من قبل المجتمع الدولي، إلى جانب تعزيز المشاريع المشتركة لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية، لا سيما في إصلاح المستشفيات والمدارس وإمدادات المياه والكهرباء ولوازم الصرف الصحي.

### بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لوكوك وأمني قدور، ممثلة منظمة سوريا للإغاثة والتنمية، على إحاطتهما اليوم. وأود أن أبدأ باقتباس لأمني من شبكة الأخبار الكبلية:

”نحن نتحدث عن القدرة على البقاء في المنازل وأن نكون في حالة إغلاق، ونرى الناس يهرعون إلى المتاجر الآن. وذلك أمر غير متاح لك في سورية؛ فلن تستطيع أن تستعد لما يبدو أنه نهاية العالم وتذهب للحصول على مؤونة شهر من الطعام. فأنت نازح، وأنت في العراق في خيمة قد لا يكون لها حتى باب، ولا يمكنك حماية نفسك من هذه التهديدات ... [بما في ذلك] تهديدات الأمراض المعدية الرئيسية“.

لا يمكننا أن نعرب بشكل كاف عن امتناننا للمشاعر الحقيقية التي عبرت عنها أمني اليوم، وتعريفها للخدمة العامة وما يعنيه أن تكون موظفا حكوميا، أي أن تكون لك روح الموظف الحكومي. وأعترف بذلك، وشعرت حقا أن الانتصارات الصغيرة التي تحققها تأتي بمنظور هائل مثلما يحدث بالنسبة لنا جميعا. وأشكرها كثيرا على إحاطتها اليوم.

يوفر اعتماد مجلس الأمن للقرار (2020) 2533 شريان حياة ويعطي أملا لملايين المشردين داخلها في شمال غرب سورية الذين اعتمدوا على عمليات إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود من جانب الأمم المتحدة يوما بعد يوم على مدى السنوات الخمس الماضية. وهم يعرفون الآن أنهم سيواصلون تلقي الغذاء والمأوى والدواء المنقذ للحياة لمدة عام آخر، بما في ذلك خلال أشهر الشتاء القاسية.

ولكن علينا ألا نخطي: فاستمرار إيصال المساعدات عبر معبر واحد وهو باب الهوى سيظل هشا. لقد طالبت الولايات المتحدة وغالبية أعضاء المجلس بزيادة المعابر لعلمنا بأنها ضرورية لتلبية احتياجات الشعب السوري. ولكن روسيا والصين تعترضان على ذلك بلا رحمة.

وأدى قرار موسكو وبكين استخدام حق النقض معارضة لمشروع قرارين منفصلين لمنع استخدام الأمم المتحدة باب السلام لإيصال المساعدات عبر الحدود إلى تعريض ملايين السوريين في شمال غرب سورية للخطر وأصبحوا بحاجة ماسة في شدة تقشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويبيئي القرار (2020) 2533 عمليات إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود ويجعلها أكثر تكلفة بالنسبة للأمم المتحدة والجهات المانحة الرئيسية مثل الولايات المتحدة. ويجعل العاملين الشجعان في المجال الإنساني المكلفين بنقل المساعدات داخل سورية أكثر عرضة للنيران المعادية. ويعتمد أبطال العمل الإنساني هؤلاء الآن أكثر من أي وقت مضى على وقف شامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني لا يزال حتى يومنا هذا بعيد المنال بالرغم من الهدوء النسبي في إدلب منذ إنشاء منطقة تخفيف التوتر التركية الروسية في 5 آذار/مارس.

وبما أن الولايات المتحدة لا تزال أكبر مانح لهذه العملية الإنسانية، يزيد مجموعها الآن على 11.3 بليون دولار منذ بداية النزاع - فنحن مسؤولون عن كفاءة فعالية استغلال كل دولار يمنح للأمم المتحدة لمساعدة أكبر عدد ممكن من المدنيين السوريين. ولهذا السبب عارضت إدارة ترامب استبعاد روسيا والصين لباب السلام. واتخذت موسكو وبكين خيارا سياسيا وغير أخلاقي بحت لمساعدة نظام الأسد على استعادة

سيطرته الكاملة على حياة السوريين الذين لم يهتم أبدا بحمايتهم. وأصبح وصول المساعدات الإنسانية إلى السوريين الآن أكثر صعوبة وتكلفة وخطورة. وهذه هي المساعدات التي تدفع ثمنها الأكبر الولايات المتحدة وشركاؤها الأوروبيون والكنديون والعرب لدعم المدنيين السوريين. وعلى عكس روسيا والصين، ترفض الولايات المتحدة التلاعب السياسي بحياة السوريين الأبرياء.

وعلىنا أيضا أن نتذكر أن 1.3 مليون شخص قد اعتمدوا على معبر اليعربية الحدودي للحصول على المساعدة المنقذة للحياة من العراق. ولا شك أن استخدام روسيا والصين لحق النقض في كانون الأول/ديسمبر 2019 معارضة لإذن المجلس باستخدام معبر اليعربية (انظر S/PV.8697) وعدم استعداد نظام الأسد الفظيع لزيادة الوصول عبر الخطوط قد تسببا في عرقلة استجابة المنطقة لـجائحة كوفيد-19 وحدث فجوة كبيرة في المساعدات الصحية.

ويجب أن يكون القرار 2533 (2020) بمثابة إنذار للمجتمع الدولي. فليس هناك حتى الآن أي بديل عملي لعمليات الأمم المتحدة عبر الحدود. ولكن لا توجد الآن سوى نقطة عبور واحدة لدخول المساعدات. ولم تتجح عمليات الإيصال عبر الخطوط من دمشق. ولم تعد عمليات الإيصال عبر الخطوط كافية في مواجهة الاحتياجات الإنسانية المتزايدة للشعب السوري. ومما يثير القلق أكثر أن الأسد لا يزال غير راغب في إجراء التعديلات المطلوبة لجعل المساعدة عبر الخطوط بديلاً قابلاً لإيصالها عبر الحدود. وترفض الولايات المتحدة سياسة نظام الأسد الرامية إلى حرمان السكان الذين يعيشون خارج سيطرته العسكرية من المساعدات الإنسانية.

ومن المحزن أن الحرمان المستمر من وصول المساعدات الإنسانية من جانب دمشق ليس سوى أمر واحد من قائمة طويلة من الفظائع التي يرتكبها نظام الأسد بالإضافة إلى التعذيب والاختفاء القسري لأكثر من 100 000 شخص وإلقاء البراميل المتفجرة والحالات المتعددة المؤكدة لشن الهجمات بالأسلحة الكيميائية وتشريد الملايين من السوريين وغيرها من الأفعال الشنيعة. وفي غضون هذا عملت روسيا وإيران بوصفهما درعا للنظام وليس حاميا للشعب السوري.

وتجدر الإشارة إلى أن قوات النظام والمرتبقة التابعين لها، بمن فيهم أولئك الذين تدعمهم إيران، لم تتسحب بعد من منطقة تخفيف التصعيد كما يقتضي اتفاق أستانا. وربما تستأنف روسيا والنظام تصعيد عملياتهما في أي وقت حيث وصلت أعداد كبيرة من التعزيزات إلى خارج جبل الزاوية والأربعين وسراقب وكبينة. وعلى مدى الأسابيع الثلاثة الماضية شهد الخط الأول في جنوب إدلب إعادة تشكيل كبير لقوات النظام إلى جانب نشر المدفعية على طول خط المراقبة.

ويشير تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/HRC/44/61) الصادر في 7 تموز/يوليه إلى الآثار المدمرة التي تترتب عن الهجمات التي شنتها روسيا والنظام السوري في محافظة إدلب على المدنيين السوريين الذين سُرد الملايين منهم من ديارهم سلفا بسبب حملات العنف الطائشة والمدمرة التي نفذها النظام في وقت سابق. ويعدُّ التقرير الأخير للجنة تأكيدا آخر من الأمم المتحدة على أن نظام الأسد والأشخاص وداعموه مسؤولون عن الأغلبية العظمى من الفظائع التي تعرض لها الشعب السوري، فضلا عن الظروف الإنسانية المتردية المستمرة، التي تقاومت بسبب انخفاض إيصال المساعدات الإنسانية.

وتؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الحالية التي تأثرت سلباً بتشرد أعداد كبيرة وارتفاع الكثافة السكانية في الشمال الغربي، وعدم كفاية المرافق الصحية في كثير من أنحاء سورية. ونؤيد قرارات المجالس المحلية في محافظتي حلب وإدلب التي اتخذت تدابير احترازية مثل إغلاق الأسواق المحلية وحظر التجمعات العامة وتحويل المدارس إلى التعليم عن بعد في الأسابيع الأخيرة.

استجابة لهذه الاحتياجات، خصصت إدارة ترامب أكثر من 31 مليون دولار لدعم أنشطة التخفيف والاستجابة في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك بين السكان النازحين الذين يعيشون في أماكن مزدحمة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

ويجب أن تكون حماية ومساعدة أكثر الفئات ضعفاً على رأس أولوياتنا. ومن الأمثلة التي نود أن نشيد بها عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فبدعم مالي من الولايات المتحدة ضاعفت المفوضية استجابتها الطارئة ودعمها للسكان في شمال غرب سورية بمعدل أربع مرات. وقدمت المفوضية هذا العام خدمات الحماية لأكثر من 66 000 شخص وقدمت المأوى لأكثر من نصف مليون شخص، فضلاً عن تقديم مواد الإغاثة لأكثر من مليون من السوريين المحتاجين في الشمال الغربي.

وأختتم بياني ببضعة تعليقات حول الإجراءات الحاسمة التي اتخذتها إدارة ترامب لمساءلة نظام الأسد ومؤيديه عن اثنتين من أفظع المآسي الإنسانية التي وقعت في النزاع ضد سكان حماة ومعرة النعمان، حيث واصلت وزارتا الخارجية والخزانة حملة الجزاءات الأمريكية ضد نظام الأسد عن طريق إصدار 14 تصنيفاً جديداً بموجب قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية وغيره من السلطات. وبدأت هذه الحملة الشهر الماضي في المرحلة الأولى من التحديدات التي تمت بموجب قانون قيصر.

وسمينا هذه الفئة من التحديدات اليوم "جزاءات حماة ومعرة النعمان". وتهدف هذه الأسماء إلى إحياء ذكرى ضحايا اثنتين من أسوأ الفظائع التي ارتكبتها نظام الأسد، وكلاهما وقع في هذا الوقت من الأسبوع في عامي 2011 و 2019. فقبل تسع سنوات فرضت قوات بشار الأسد حصاراً وحشياً على مدينة حماة، أسفر عن مقتل عشرات المتظاهرين السلميين في إشارة صادمة لما هو آت. قبل عام قصف نظام الأسد وحلفاؤه سوقاً مزدحماً في معرة النعمان أدى إلى مقتل 42 من السوريين الأبرياء.

لقد حان الوقت لإنهاء حرب الأسد الوحشية التي لا داعي لها. وهذا، قبل كل شيء، هو ما يراد لحملتنا من الجزاءات أن تحققه. إن الحل السياسي بموجب القرار 2254 (2015) هو الطريق الوحيد الموثوق به للسلام الذي يستحقه الشعب السوري.

لقد سمعنا روسيا والصين تحيكان رواية كاذبة مفادها أن العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة هي المسؤولة عن الأزمة في سورية. وهذه مجرد دعاية مستغربة، ولكنها أيضاً محاولة شريرة للتغطية على وحشية الأسد وجرائمه ضد الإنسانية. فلا يُقصد من قانون قيصر وغيره من الجزاءات الأمريكية المفروضة على سورية إلحاق الأذى بالشعب السوري ولا استهداف المساعدات الإنسانية أو إعاقة أنشطتنا لتحقيق الاستقرار في شمال شرقي سورية.

وسنواصل تقديم مساعداتنا الإنسانية من خلال شركائنا الدوليين والسوريين، حتى في المناطق الخاضعة لسيطرة نظام الأسد. وستواصل الولايات المتحدة العمل على الصعيد الثنائي وبصفتها عضواً في مجلس الأمن لتقديم الدعم الإنساني للشعب السوري. يجب أن نحمي الملايين من الحملة اللإنسانية التي يشنها نظام الأسد ضد مواطنيه.

وسأختم باقتباس آخر من كلام أمني: "الانتصارات الصغيرة تبلغنا المأمول". وأنا أعلم أننا نستطيع، بوصفنا المجلس، أن نحقق جميعاً الكثير من الانتصارات الصغيرة من أجل مساعدتها على تحقيق أهدافها في سورية.

### بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. وأود أيضاً أن أشكر السيدة أماني قدور على مشاركتنا وجهات نظرها.

إن الحالة الإنسانية العامة في سورية، كما أشار وكيل الأمين العام في ملاحظاته، لا تزال في غاية التردّي. وتشعر فييت نام بقلق بالغ إزاء الحالة المزريّة لملايين الناس في سورية، والتي تتفاقم بسبب الآثار الشديدة للأزمة الاقتصادية الحالية وجائحة مرض فيروس كورونا.

ومن المحزن جداً أن نسمع تقارير عن اضطراب 9.3 مليون شخص - أكثر من نصف السكان - إلى تكبّد المشاق في وجه انعدام الأمن الغذائي يوماً بعد يوم. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت حدة الجائحة في الأسابيع الأخيرة، حيث أبلغ في الشمال الغربي عن أولى الحالات في وقت سابق من هذا الشهر، وما زال الشمال الشرقي يشهد ارتفاعاً في عدد الحالات. لا تستهدف الجائحة أضعف السكان فحسب، بل تستهدف أيضاً العاملين الصحيين، الذين يمثلون 7 في المائة من الحالات المبلغ عنها، مما يزيد من إضعاف قدرة الرعاية الصحية المحدودة أصلاً.

كما أننا نشعر بالقلق إزاء الحالة المبلغ عنها في مناطق أخرى، بما في ذلك مخيمات مختلفة للنازحين داخلياً، التي تضم أكثر السكان ضعفاً. وبسبب تعطل محطة مياه علوك، أصبح انعدام الأمن المائي تحدياً خطيراً للسكان الذين يعيشون في المناطق المحيطة، بما في ذلك مخيم الهول والمخيمات الأخرى، لا سيما في زمن مرض كورونا.

ومن أجل تحسين الوضع تدريجياً، يعتقد وفدنا أن من الأهمية بمكان، أولاً وقبل كل شيء، تعزيز وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق في سورية. ويود وفدنا أن يكرر دعوتنا إلى ضبط النفس من جانب جميع الأطراف ذات الصلة. إن الاستقرار شرط أساسي بغية تهيئة أفضل الظروف لإيصال المعونة الإنسانية في جميع أنحاء البلد بأمان ودون عوائق. وعليه، نؤيد دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، ونحث جميع الأطراف على الاستجابة لذلك النداء.

ونحيط علماً بالجهود المبذولة للحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار في إدلب الذي تم التوصل إليه في آذار/مارس. غير أن حوادث انعدام الأمن المتفرقة تُظهر مدى عدم استقرار الحالة. وأي زيادة في تدهور الحالة الأمنية، لا سيما في هذه المنطقة، من شأنه أن يعرقل بشدة الجهود الإنسانية ويؤدي إلى معاناة الملايين من المدنيين.

ثانياً، فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية، يثني وفدنا على جهود المجتمع الدولي في تقديم الدعم للشعب السوري. ونرحب بتجديد آلية تقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود في سورية. إن الإذن بتقديم المساعدة عبر معبر باب الهوى الحدودي لمدة 12 شهراً أمر مشجع لأنه سيُتيح للأمم المتحدة وشركائها المنفذين الاستعداد بشكل أفضل لعملهم.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتعويض الاحتياجات المتزايدة من الإغاثة الإنسانية في الشمال الغربي وكذلك في الشمال الشرقي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحسين الأمن الغذائي

ونظام الرعاية الصحية في سورية. ونتطلع إلى تلقي تقارير عن التدابير والتعديلات لتنفيذ القرار 2533 (2020) فضلاً عن أثرها.

لقد أصبحت الحاجة إلى تسهيل التأهب لمرض فيروس كورونا والتصدي له في جميع أنحاء سورية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، لا سيما من حيث قدرات الاختبار والتدابير الوقائية لمنع انتشار الفيروس. ونعتقد أنه من المهم للغاية التأكد من أن قدرة التصدي لكوفيد-19 لا تتأثر بأي نوع من الجزاءات.

وندعو الحكومة السورية إلى مواصلة تعزيز تعاونها مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة، لتحسين وتيسير وصول المساعدات والاستجابة الإنسانية في سورية. ويتعين بوجه خاص زيادة تعزيز عملية إيصال المساعدة عبر خطوط التماس.

وأخيراً، لا يزال الحل السياسي الشامل والمستدام الذي يقوده الشعب السوري ويملك زمامه، وفقاً للقرار 2254 (2015) وبما يتفق تماماً مع القانون الدولي، هو السبيل الوحيد للخروج من هذه التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية العديدة.

وفي الختام، يسعدنا أن نرى أن الطرفين يستعدان لإعادة عقد اللجنة الدستورية في الشهر المقبل. إن النجاح في تسيير الدورة القادمة أمر مرغوب فيه للغاية وسيكون علامة مشجعة في اتجاه إنهاء معاناة الشعب السوري.

## بيان البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بالإعراب عن شكرنا لوكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته. ونشكر أيضاً السيدة أماني قدور على ملاحظاتها الثاقبة بشأن الواقع القائم في الميدان.

إن ما نشهده في سورية منذ عام 2011 لا يقل عن كونه حرباً مفتوحة يشنها النظام ضد شعبه. إن الاستهداف المتعمد للمرافق الطبية والأطباء والمدارس والأطفال، واستخدام الأسلحة الكيميائية، وقصف قوافل المساعدات الإنسانية قد أدى إلى مقتل مئات الآلاف من السوريين وتشريد الملايين. وقد دُمرت البنية التحتية الحيوية، مما أدى إلى نقص المأوى بالإضافة إلى تحطيم النظم الصحية والتعليمية. واليوم، لا تزال الحالة الإنسانية مزرية كما كانت دائماً.

ولا تزال الحالة في الشمال الغربي واحدة من أشد الأزمات الإنسانية حدة وقسوة في العالم. وبسبب الحملة العسكرية للنظام، حُصر سكان إدلب بأكملهم في منطقة صغيرة على طول حدودنا، في خيام مؤقتة.

وقد كررنا في مناسبات عديدة أمام مجلس الأمن أن احتمال تفشي مرض فيروس كورونا من شأنه أن يؤثر تأثيراً خطيراً على الحالة الإنسانية المتردية أصلاً في الشمال الغربي. كما وجهنا الانتباه إلى الضعف الشديد الذي يعاني منه النظام الصحي وضرورة تجديد الآلية الإنسانية العابرة للحدود.

ومنذ تسجيل أول حالة من حالات مرض فيروس كورونا في 9 تموز/يوليه، تم تسجيل إصابة مؤكدة لـ 23 شخصاً في المنطقة - وهذا في وقت لا تزال القدرة فيه على إجراء الاختبار منخفضة جداً. ومع زيادة حجم العمليات عبر الحدود خلال الأشهر الأخيرة، بتيسير من تركيا، اتخذت الأمم المتحدة وشركاؤها احتياطات ضد الانتشار المحتمل للفيروس. ومع ذلك، لا تزال الحالة محفوفة بالمخاطر.

يعتمد ملايين الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة اعتماداً كلياً على المساعدة الإنسانية التي ترسل من خلال العمليات عبر الحدود من تركيا. ومن المؤسف أنه قد تم تخفيض العمليات عبر الحدود التي هي شريان الحياة في هذه الفترة الحرجة التي تدعو الحاجة فيها إلى المزيد من إيصال المساعدات الإنسانية، مما ترك الضعفاء على المحك وسط عدوان النظام واستمرار تفشي الجائحة العالمية.

إننا نحيط علماً بتمديد المجلس لآلية عبور الحدود، مع عمل معبر باب الهوى لمدة 12 شهراً فقط، ونأسف لاستبعاد معبر باب السلام من نطاقها. إن استبعاد هذا المعبر سيجعل وصول المساعدات الإنسانية إلى 1.3 مليون سوري في شمال حلب، الذين لا يزالون يعتمدون على مساعدة الأمم المتحدة من أجل بقائهم على قيد الحياة، أمراً بالغ الصعوبة. وفي شهر حزيران/يونيه، وصلت 25 في المائة من جميع المعونة العابرة للحدود التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الشمال الغربي عن طريق معبر باب السلام. ولن يكون معبر باب الهوى المتبقي بديلاً مجدياً للوصول إلى المحتاجين بسبب انعدام الأمن والمسافة والتكاليف ذات الصلة والقيود المفروضة على الوصول. وعلى أية حال، فإن الوصول عبر الخطوط لن يكون خياراً قابلاً للتطبيق. وقد أفادت الأمم المتحدة في عدة مناسبات بأن الخططين العابرين لا يعملان في الشمال الغربي. وفي غياب بديل، فإن استبعاد معبر باب السلام من الآلية ستكون له عواقب كبيرة على المنطقة، وسيزيد من المسؤولية الإنسانية التي تتحملها تركيا منذ أكثر من تسع سنوات.

إن عدم تجديد مجلس الأمن لهذه الآلية بإدراج المعابر الأخرى المتاحة من تركيا، ولا سيما معبر باب السلام، لن يؤدي إلا إلى زيادة معاناة المحتاجين، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً، مثل النساء والأطفال. وهناك بالفعل نقص واسع النطاق في معدات الوقاية الشخصية وأجهزة التنفس الصناعي والأدوية والأكسجين في جميع المستشفيات في الشمال الغربي. كما أن النقص المستمر في الأطباء وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني يزيد من الضغط على العمليات الإنسانية.

إن إغلاق الطريق المباشر إلى الغذاء والمأوى والمساعدة الطبية لن يخدم الحسابات السياسية لمن يقفون وراءه. وستواصل تركيا تقديم المساعدة إلى عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود بمستويات قياسية. ولن نتخلى عن الشعب السوري في شمال حلب. وستتكيف بسرعة مع الوضع الجديد ولن نتراجع أبداً عن أي حاجة إنسانية في المنطقة. وعند قيامنا بذلك، سنتصرف بالتنسيق والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الأمم المتحدة ووكالاتها، من أجل التصدي للتحديات الإضافية الناجمة عن هذه الحالة الجديدة. ونحن على استعداد أيضاً للعمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركائنا من المانحين لاستكشاف سبل جديدة للوصول إلى هؤلاء الأشخاص. وتقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة عن تقديم المساعدة التي توجد حاجة ماسة إليها إلى المحتاجين، بينما ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر على وجه السرعة في إعادة تقييد استخدام معبر باب السلام في ضوء الاحتياجات المتزايدة.

ولا يمكن أن يكون هناك حل إنساني مستدام للأزمة بدون حل سياسي يستند إلى القرار 2254 (2015). وفي غياب أي تقدم على المسار السياسي، لا يزال ملايين السوريين محاصرين في حلقة مفرغة من النزاع.

كما تقوم تركيا بدورها على هذه الجبهة كذلك. إن وقف إطلاق النار في إدلب صامد على الرغم من انتهاكات النظام. وقد عاد أكثر من 300,000 نازح سوري إلى ديارهم بفضل الهدوء النسبي في الميدان. ويتجلى هدفنا في إدلب في جعل وقف إطلاق النار مستداماً. وهذا أمر أساسي لحماية المدنيين؛ وتحسين الحالة الإنسانية في الميدان؛ والتخفيف من مخاطر تدفق اللاجئين إلى تركيا وخارجها؛ ودفع العملية السياسية قدماً. وهذا أيضاً أمر بالغ الأهمية للأمن القومي التركي.

ووفقاً للبروتوكول الإضافي المؤرخ 5 آذار/مارس، قمنا حتى الآن بتسيير 22 دورية برية مشتركة مع روسيا على طول الطريق السريع M4، وتم تغطية طريق الدورية البالغ طوله 72 كيلومتراً بأكمله في تموز/يوليه. وفي 14 تموز/يوليه، وخلال المهمة المشتركة التي قامت بها الدورية مؤخرًا، استهدف هجوم بمركبات مفخخة مركبات تركية وروسية على حد سواء. ولا تزال تركيا ملتزمة بالتنفيذ الكامل للبروتوكول الإضافي من أجل ضمان تحقيق الهدوء الدائم في إدلب.

ومن ناحية أخرى، سنواصل مكافحة جميع الجماعات الإرهابية، بما في ذلك حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية، التي تسعى إلى تقييد السلامة الإقليمية لسورية، وتمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي التركي. ويواصل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب محاولات التسلل وتنفيذ هجمات ضد المدنيين في جميع أنحاء شمال سورية. وفي الأونة الأخيرة، في 26 تموز/يوليه، استهدفت سوقاً في رأس العين بهجوم بأجهزة متفجرة يدوية الصنع، مما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين أبرياء وإصابة 12 آخرين.

كما تحرق تلك المنظمة الإرهابية حقول المحاصيل، وهي المصدر الوحيد لكسب الرزق لجزء كبير من السكان المحليين في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. ولا نزال نرد دفاعا عن النفس ضد هجمات حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب.

ولا يمكن التغلب على الفظائع الجارية والكارثة الإنسانية في سورية إلا بمعالجة السبب الجذري للمشكلة: القمع العنيف للتطلعات الديمقراطية للسوريين. وكما كشفت تقارير عديدة للأمم المتحدة، فإن أعمال النظام ومُؤيديه ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. يشكل تراجع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء سورية، تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يترك السوريين وحدهم. إنهم يستحقون تضامننا. وينبغي لنا أيضا، عند اتخاذ هذا الإجراء، أن نواصل فضح أولئك الذين هم على الجانب الخاطئ من التاريخ والإنسانية.

وما سمعناه من المتكلم السابق هو محاولة أخرى عقيمة من جانب النظام الذي يسعى إلى صرف الانتباه عن الدمار الهائل والمعاناة الإنسانية التي فرضها على شعبه. ونكرر تأكيد رغبتنا القوية في مواصلة دعم التطلعات المشروعة للسوريين ومساعدتهم على تلبية احتياجاتهم الإنسانية.